خلال انطلاق ندوة المبادرات والمشاريع الشبابية

الغانم : يجب أن نتحدث عن مشاكلنا بشفافية حتى نستطيع معالجتها

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أنه لا يمكن لـ 50 نائبا في المجلس و١٦ وزيرا في الحكومة معالجة أي مشكلة إذا لم تكن هناك مشاركة مجتمعية.

وأضاف الغانم خلال إنطلاق ندوة المبادرات والمشاريع الشبابية تحت رعاية وزارة الدولة لشؤون الشباب في مجلس الأمة، «نعاني من مشكلة اقتصادية في البلد، ويجب نتعرف على المشاكل ونتحدث عنها بشفافية حتى نستطيع معالجتها».

واعتبر الغانم، أن الحكومة لا تقل حرصاً عن المجلس في مواجهة المشاكل ومعالجتها مؤكدا أن اعضاء المجلس لن يسمحوا للإحباط ان يسيطر على الشباب الكويتي.. ويجب أن نطرح حلولا واقعية ومنطقية وقابلة للتنفيذ.

وأضاف الغانم، يجب أن نتفق على آلية المتابعة والمراقبة في تنفيذ الحلول، ويجب أن لا نكتفي بالحديث عن المشاكل دون التطرق إلى الحلول.

وقال الغانم في كلمة له في مستهل الحلقة ان الهدف من هذا اللقاء ليس الاستماع الى كلام النواب والوزراء بل الاستماع الى مشاكل الشباب التي يواجهونها في مشاريعهم ومبادراتهم مؤكدا انه لا يمكن لـ 50 نائبا و16 وزيرا حل جميع المشاكل إذا لم تكن هناك مشاركة مجتمعية فاعلة.

وأوضح الغانم اهمية تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص ومعالجة الاختلالات بينهما مضيفا ان انعاش القطاع الخاص يكون من خلال الوقوف بجانب المبادرين ومعرفة مشاكلهم.

وشدد الغانم على ضرورة البدء من خلال هذه الحلقة النقاشية بخطة عمل مبنية على جدول زمني وارقام محددة للوصول الى حلول منطقية وواقعية قابلة للتطبيق والتنفيذ مطالبا الحضور بطرح ما لديهم من مشاكل مصحوبة بالحلول التي يرونها مناسبة لها.

بدوره قال رئيس الشؤون المالية البرلمانية النائب فيصل الشايع أن الشباب هم عماد الوطن وقادة المستقبل متى صقلت مواهبهم أنجزوا وأبدعوا وأن هذه الفاعلية الداعمة للشباب تستكمل ما بدأه المجلس منذ انطلاق الفصل التشريعي الحالي في دعم الشباب وتمكينهم وترجمة الشعارات إلى واقع.

وأضاف أن المؤسسة التشريعية بدأت بنفسها بهذا الشأن من خلال ضخ الدماء الشابة في المناصب القيادية والإشرافية في المجلس ومنحهم الصلاحيات الواسعة في القيادة والإشراف فجاءت النتائج سريعة والانجازات متوالية.

وفي ختام كلمته قال الشايع أن مجلس الأمة 2013 حمل على عاتقه دعم الشباب فاصدر التشريعات اللازمة التي تتيح لهم مساحات العمل وتخلق لهم افاق الابداع مستشهدا بقانون دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي اقره المجلس في فصله التشريعي الحالي الذي ساهم بوضع المبادرات الشبابية على طريقة الانجاز.

من جهتها قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح أن الوزارة تسعى جاهدة إلى تذليل كل الصعوبات التي تواجه الشباب حيث قامت بعدة لقاءات تمخض عنها قرارات من شانها أن تسهم في معالجة المشاكل التي يعانون منها.

وكشفت الصبيح عن وجود مفاجأة سيتم الاعلان عنها متعلقة بهذا الشان مبينة أنها جاءت بمبادرة شبابية تدل على قدرة الشباب الكويتي على العطاء والانجاز.

من جانبه أشاد وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي بهذه المبادرة الطيبة التي جاءت من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم متطرقا إلى الدور الريادي الذي يقوم به الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة المشاكل القانونية والتجارية التي يعاني منها الشباب.

وأضاف أن الحكومة تسعى من خلال الصندوق إلى تحقيق مشاريع تنموية تسهم في نهضة البلاد وعدم الاقتصار على تمويل المشاريع اضافة إلى تحقيق تكامل بين المشروعات بحيث تكون هناك مشاريع انتاجية يصاحبها مشاريع تسويقية.

وفي السياق ذاته قالت وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح أنه خلال فترة عمل الوزارة التي قاربت على ثلاث سنوات استطاعت الوزارة خلق بيئة مؤسسية مبنية على كوادر شبابية وذلك ايماناً منها باهمية اشراك الشباب ومنحهم فرصة أكبر في إدارة المؤسسات الحكومية.

وأردفت أن الوزارة تسعى إلى بحث أراء الشباب الكويتي وإيجاد القوانين والتشريعات التي تساعدهم على النجاح وتأسيس النظم واللوائح الأساسية التي تخدم مصالحهم وتعزيز دور العمل التطوعي كونه طريق الريادة الاجتماعية.

وأعرب نائب رئيس الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبد العزيز اللوغاني عن سعادته بهذه الفعالية وحرص أعضاء مجلس الأمة على متابعة عمل الصندوق والنتائج التي حققها.

وأشار اللوغاني إلى أن الصندوق يقوم من خلال استراتيجية مبنية على أسس علمية بمعرفة المهارات التي يتمتع بها الشباب الكويتي في مجال التكنولوجيا والصناعات الخفيفة والإعلام ووضع البرامج التي يمكن من خلالها التركيز على هذه المهارات وتنميتها مبينا أن الصندوق يتطلع إلى تحقيق تعاون أكبر مع المؤسسات التعليمية.

■ لا يمكن لـ 50 نائباً في المجلس و16 وزيراً بالحكومة معالجة أي مشكلة إذا لم تكن هناك مشاركة مجتمعية

مرزوق الغانم

■ أعضاء المجلس لن يسمحوا للإحباط أن يسيطر على الشباب الكويتي ويجب أن نطرح حلولاً واقعية وقابلة للتنفيذ

■ انعاش القطاع الخاص يكون من خلال الوقوف بجانب المبادرين ومعرفة مشاكلهم

■ الشايع : الشباب هم عماد الوطن وقادة المستقبل متى صقلت مواهبهم أنجزوا وأبدعوا

■ الصبيح : «الشؤون» تسعى جاهدة إلى تذليل كل الصعوبات التي تواجه الشباب

اللجنة أعطت الحق للحكومة بايجاد حوافز لمن يقوم بالترشيد

«المالية» : معاملة الكويتي المؤجر بالسكن الاستثماري كما يعامل نظيره بالسكن الخاص

جانب من اعضاء اللجنة المالية

وزير الكهرباء اثناء الاجتماع

كتب مصطفى كامل

انتهت اللجنة المالية من تقريرها بشان الشرائح للكهرباء والماء بمعامله الكويتي المؤجر بالسكن الاستثماري كما يعامل الكويتي بالسكن الخاص، واعطت اللجنة في تقريرها الحق للحكومة بايجاد حوافز لمن يقوم بالترشيد كما اعطت الحكومة الحق في اللائحة التنفيذية بتقديم دعم للقطاع الزراعي والصناعي المنتج.

واكد مقرر اللجنة المالية محمد الجبري ان اللجنة انتهت من تقرير رفع الدعوم عن الكهرباء والماء ورفعته الى مجلس الامة للتصويت عليه في الجلسة المقبلة مبينا ان المداولة الاولى تم استثناء السكن الخاص من التعرفه الجديدة كما قامت اللجنة باستثناء المواطنين المؤجرين في السكن الاستثماري من التعرفه حيث ينطبق عليهم ما ينطبق على السكن الخاص "اي كويتي مستاجر في السكن الاستثماري يعامل معاملة الكويتي في السكن الخاص من ناحيه تعرفه الكهرباء والماء شريطه الا يكون متوفر له سكن خاص او لديه عنوان اخر غير العنوان المستاجر به".

وقال الجبري ان تعرفه الكهرباء الجديدة سواء الصناعي او الزراعي ١٠ فلس ولكن من باب الحرص على القطاعات المنتجه حتى لايكون هناك مبررات بزيادة الاسعار قمنا بتمكين الحكومة في اللائحة التنفيذية بتقديم دعم للصناعات المنتجة والقطاع الزراعي المنتج تحددها الوزاره وهناك حوافز تحددها اللائحة التنفيذية لمن يقوم بالترشيد وستحددها الوزاره.

وعن وثيقة الاصلاح اكد الجبري انه تم تحويلها الى اللجنة المالية وسيتم الأخذ بجميع التوصيات التي ذكرت في الجلسة لتعاد للمجلس لمناقشتها

ومن جهة بين عضو اللجنة المالية البرلمانية النائب احمد القضيبي أن مشروع رفع الدعوم عن الكهرباء والماء يهدف الى خدمة ودعم "اصحاب الاملاك"، ولا يخدم المواطنين، مبينا ان التعديلات التي تمت على مشروع القانون تضر بالمواطن في نهاية المطاف.

واضاف القضيبي عقب اجتماع اللجنة المالية انه وجهة نظره مختلفه ومغايره لوجهة نظر اللجنة بشأن مشروع القانون اعادة تعرفتي الكهرباء والماء، موضحا ان التعديلات التي ادخلت من قبل اللجنة المالية تضر بالمواطنين وتخدم اصحاب الاملاك بصورة مباشرة والاولوية تعد لصالح اصحاب الاملاك بدلا من المواطنين.

وتابع القضيبي ان التعديلات التي ادخلت على القانون ستمس جيوب المواطنين على حساب اصحاب النفوذ واصحاب الاملاك الذين يستغلون المواقف في رفع الاسعار، لافتا الى رفع الدعوم سيكون سببا في رفع الاسعار خصوصا مع قرار وزارة التجارة الذي صدر مؤخرا بشأن تحديد الاسعار ويقضي بعدم رفع الاسعار الا باسباب مقنعه، مستدرك بالقول: ان رفع الدعوم سيكون سبب قطعي لزيادة الاسعار حتى وان وصل الامر الى درجات التقاضي، كون ان الحكومة هي من ستتسبب في رفع الاسعار نتيجة قراراتها غير المدروسه برفع الدعوم والتي تناقض وثيقة الاصلاح الاقتصادي في الوقت ذاته.

وبين القضيبي ان قضية رفع الدعوم ستصيب بشكل مباشر جيب المواطن وبمباركة حكومية، مبديا رفضه للامر بقوله: هذه القرارات تاتي بطريقة غير مدروسة من قبل الحكومة ولا تخدم المجتمع الكويتي.

■ الجبري : وثيقة الإصلاح تم تحويلها إلى اللجنة المالية وسيتم الأخذ بجميع التوصيات

■ القضيبي : مشروع رفع الدعوم عن الكهرباء والماء يهدف لخدمة «أصحاب الاملاك»

■ رفع الدعوم سيكون سبباً قطعياً لزيادة الأسعار حتى وإن وصل الأمر إلى درجات التقاضي

اللجنة ناقشت ميزانيتها للسنة المالية 2017/2016

«الميزانيات» : هيئة البيئة قامت بتسوية 50 % من ملاحظات «المحاسبة»

اجتماع لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للبيئة للسنة المالية 2017/2016 وتبين لها ما يلي :-

اولا : تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة

قامت الهيئة بتسوية 50% من الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة مما يوجب بذل المزيد من الجهود لتسوية الملاحظات الباقية وعلى وجه الخصوص الإسراع بانشاء وحدة للتدقيق الداخلي وفق المتطلبات الرقابية وإلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية للحد من الأخطاء التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل.

ووجهت اللجنة بمعالجة أوجه الضعف التي تشوب نظم الرقابة الداخلية لكل من شؤون التخزين ووحدة الرقابة على المخالفات البيئية خاصة وانه لوحظ بعض القصور في نظام حفظ المستندات الرسمية مما تسبب بفقدان بعض محاضر المخالفات البيئية وهو ما قد يؤدي إلى ضياع إيرادات مستحقة للدولة.

ثانيا : المسوحات البيئية

ووفق إفادة الهيئة فإنها وبشهادة منظمات عالمية تمتلك افضل مركز لإدارة البيانات البيئية على مستوى الشرق الأوسط وانها في تنسيق مستمر مع الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لمعالجة ما يشوب انخفاض المخزون السمكي داخل المياه الإقليمية الكويتية خاصة في منطقة الجون عبر قانون البيئة الجديد وان هناك تغييرات إيجابية في المراحل الأولى من حيث زيادة عدد الأسماك وكبر حجمها عما كان سابقا.

وشددت اللجنة على ضرورة إحكام الرقابة البحرية والتعاون مع كافة الجهات الحكومية ذات الصلة والحرص على استخدام الاعتمادات المالية المخصصة للاستشارات بعناية وإعطاء معهد الكويت للأبحاث العلمية الأولوية فيها مع تضمين تلك الاستشارات بعقود التدريب المناسبة بما يؤهل الكوادر الوظيفية لدى الهيئة بالقيام فيها مستقبلا وإيجاد السبل العملية لتطبيق التجارب الناجحة للمعهد في الاستزراع السمكي لإثراء الحياة البحرية.

ثالثا : عقود النفايات

واستغربت اللجنة من طرح توجه مغاير من قبل الهيئة في إدارة عقود النفايات مستقبلا عما هو في بلدية الكويت خاصة وان البلدية قد بينت انه يجري التحضير لإعداد دراسة استشارية مع هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من حرق النفايات لتوليد الطاقة الكهربائية دونما وجود أي مردود مالي للدولة والاكتفاء بمردوده البيئي مستندة إلى دراسات قد أجراها البنك الدولي في حين أن الهيئة العامة للبيئة تفيد بتخصيص أرض بمساحة مليوني متر مربع في منطقة السالمي لإعادة تدوير ما يمكن من النفايات وما لا يدور منها سيتم حرقه لتوليد الطاقة الكهربائية، وهو مع - الأسف - يؤكد على تضارب وجهات النظر الحكومية.

وسبق أن أوصت اللجنة ونبهت مرارا على ضرورة إيجاد آلية حكومية موحدة لتنظيم آلية الانتفاع من النفايات والاتجاه إلى تدويرها بدلا من تشعب هذه الفكرة الواعدة اقتصاديا وبيئيا بين الجهات الحكومية كونها ستكون البديل الحقيقي لعقود النظافة التي ارتفعت تكلفتها ارتفعت من 75 مليون دينار إلى 285 مليون دينار.

رابعا : عدم اسناد نشاطات الهيئة الرئيسية للشركات

وشددت اللجنة على أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة بفحص المواد الكيميائية بنفسها بدلا من اسناد هذا النشاط الرئيسي لشركة مراعاة للجانب الأمني في هذا الجانب مبينة أن فحص الدولة وضمانها يعتبر أكثر ثقة من الشركات خاصة وأن ختم إفراج الهيئة حاليا على الحاويات المفتشة من قبل الشركة معتمد على الفحص الورقي فقط وهو ما قد يقود إلى إمكانية التلاعب في الافصاح عن مواد غير مطابقة للمواصفات نظير تمتع الشركة بصلاحيات الفحص والمتابعة والتدقيق وذلك لعدم توافر القدرة الفنية حاليا للهيئة والجهات الحكومية حسب إفادتها.

إضافة أن تصويب هذه الملاحظة وفق المتطلبات الرقابية سيسهم في تحقيق إيرادات إضافية للدولة إذ أن الهيئة تتقاضى حاليا دينارين فقط في حين أن الشركة المختصة بفحص الحاويات تتقاضى 80 دينارا وبلغ عدد الحاويات المفتشة 31,350 شاحنة.

واللجنة تولي عناية خاصة فيما يتعلق بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للتوظيف والتدريب وشراء الأجهزة والمعدات اللازمة وتوجيها وفق أحكام القانون لإحكام الأمن في البلاد.

ترتكز على جلوس جميع الأطراف حول طاولة المفاوضات برعاية رئيس مجلس الأمة

المعيوف : «مبادرتي» هي الطريق الأفضل والأمثل لحل «الأزمة النفطية»

قال النائب عبدالله المعيوف بالرغم من استمرار الأزمة النفطية الا ان ما ذهبت اليه في بداية الأزمة بإطلاق مبادرة ترتكز على جلوس جميع الأطراف حول طاولة المفاوضات برعاية رئيس مجلس الامة والزملاء النواب لنزع فتيل الأزمة ووضع الحلول المقنعة والمنطقية لحل هذه الأزمة وبالرغم من تأييد ممثلي الامة لها مبينا ان هذه المبادرة تفي بالغرض في حل المشكلة بشكل مباشر اكثر من الجلسة الخاصة على الرغم من انني احد الموقعين لانعقاد هذه الجلسة ودعيت لها الا ان المبادرة هي الطريق الأفضل والأمثل لانها تصل الى الهدف مباشرة دون ان تستغل هذه القضية في الجلسة لمزايدات سياسية او تكسبات انتخابية او تصفة حسابات خاصة للبهرجة الإعلامية اكثر منها لحل المشكلة.

واشار المعيوف الى ان المبادرة تصب في غالب متطلبات حل هذه المشكلة ومرضية لكل الأطراف مضيفاً انه الى الان لم تجد هذه المبادرة تفاعل من النقابات النفطية واتحاد البترول او القيادات او الحكومة ولكن لاقت مباركة عديد من النواب ولا زلنا مستمرين في دعم هذه المبادرة وباذن الله نستطيع حل هذه المشكلة.

واكد المعيوف بان البرلمان سعى لحل الأزمة ممثلا برئيس مجلس الامة الذي تدخل قبل اندلاع الأزمة واجتمع مع الأخوة في القطاع النفطي ولكن الأزمة الان اصبحت «أزمة كسر عظم» لن نستفيد الا بالجلوس على طاولة المفاوضات مضيفا أن البرلمان أيضا تحرك في إطلاق المبادرة وطلب عقد جلسة خاصة الان بانتظار التحرك من الحكومة والنقابات النفطية بتشكيل لجنة مشتركة من جميع الأطراف بإشراف مجلس الامة ونضع كل طرف من الأطراف تحت مسؤولياته كي يعرف ابناء الشعب الكويتي ان هناك من ممثلين الشعب الساعين الى حل اي أزمة.